

## المفاعيل

دونه ، منه ، عليه

ا.م.د. شاكر سبيع نتيش الأسدي

جامعة ذي قار / كلية الاداب / قسم اللغة العربية

## ملخص البحث :

هذا بحث في المفاعيل التي لم يكتب لها الشهرة والشيوخ وهي المفعول دونه ، والمفعول منه ، والمفعول عليه ، درست فيه دلالة كل مفعول من هذه المفاعيل ، وحيثياته ، ومدى انطباق المصطلح على المفعول ومناسبته له ، وفي المفعول دونه لم يكن القائل به - وهو الجوهري - يقصد أن يضع مصطلحا لباب من أبواب النحو كان قد فات النحاة فلم يدرسوه ، أو لباب حملوه على أبواب النحو الأخرى ، بل أراد به بدلا لمصطلح الاستثناء، ومن إحياءات مصطلح المفعول دونه استنتجت صورة الاستثناء عند الجوهري . أما المفعول منه فهو مصطلح أراد منه واضعه - وهو السيرافي - أن يكون مصطلحا لباب من أبواب النحو حملته النحاة على باب المفعول به وهو المنصوب على نزع الخافض . أما المفعول عليه فهو وهم من قائله - وهو الأزهري - إذ لم يكن هذا الرجل متخصصا في علم النحو وأراد ولوج هذا العلم وأن يبتدع فيه فظن أن (السطح) في قولنا : علوت السطح ، و (الدرجة) في قولنا : رقيت الدرجة ، مفعول عليهما وهما في حقيقة أمرهما مفعول بهما ، ينطبق عليهما حد المفعول به تماما .

معنى معيننا يختلف عن المعنى الذي يؤديه المفعول الآخر ، فالمفعول المطلق (ضربا) في : ضربت زيدا ضربا يؤدي معنى التوكيد ، والمفعول له (إكراما) في : جنتك إكراما لك ، يبين العلة والسبب ، والظرف (عندك) في : حضر زيد عندك ، يبين مكان الحضور ، ولا أريد الإطالة فالواضح أن المفاعيل قُسمت على أساس المعنى الذي تؤديه المفردة الواقعة مفعولا في تركيب لغوي معين . وهذا المعنى - وبالتالي المعنى النحوي للمفردة (المفعولية المطلقة ، المفعولية له .. الخ) - خاضع لفهم النحوي وإدراكه وسعة علمه ، ومن ثم فإن عدد المفاعيل خاضع لذلك الفهم والإدراك والعلم فضلا عن إن اللغة العربية لغة ثرة مطواعة فيها من الظواهر اللغوية الكثير منها : التضمين ، والحذف ، والتقدير ، وخضوعها للتأويل ، والحمل على الجوار ، والنظير ، والشبيه .. الخ ، وهذا العاملان أثرا تأثيرا كبيرا على عدد المفاعيل . فما لاشك فيه أن هذين العاملين لهما أثر في إخراج المفعول معه من المفاعيل فقابلية اللغة للتأويل وتقدير الفعل الناصب بعد (واو) المعية لتنصب

من الشائع أن المفاعيل خمسة هي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه (١) وهذا هو الصحيح عند النحاة (٢). والثلاثة الأول لا خلاف فيها بين النحاة (٣) ، أما المفعول له فالكوفيون لا يعدونه من المفعولات ويحملونه على المفعول المطلق ، ويجعلونه من بابيه (٤) ، والزجاج لا يعد المفعول معه مفعولا منفردا مستقلا ، أو بابا نحويا مستقلا ، وإنما جعله مفعولا به (٥) ، ولم يعد الخوارزمي المفعول لأجله والمفعول معه مفعولين (٦) وزاد السيرافي مفعولا سادسا وهو المفعول منه (٧) نحو (قومه) في قوله تعالى ((واختار موسى قومًا سبئيين رجلا)) [الأعراف : ١٥٥] ، وسمى الجوهري المستثنى مفعولا دونه (٨) ، وأضاف لها الأزهري مفعولا آخر هو المفعول عليه (٩) . إن الأساس الذي اتبعه النحاة في تقسيم المفاعيل هو المعنى ، فالمفعولات ترتبط من حيث الشكل برابط عام هو الحركة وهي الفتحة ، لذلك ذهب بعض النحاة إلى القول : أن الفتحة علم المفعولية (١٠) ، لكن المفعولات تختلف من حيث المعنى ، فكل مفعول في تركيب لغوي معين يؤدي

المستثنى ، (( وحكي عن [ الكسائي أيضاً أنه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول )) (١٢). وهذه إشارة أخرى إلى لمح معنى المفعولية في المستثنى ، وعد الزمخشري المستثنى من ملحقات المفاعيل (١٣) ، وبحث عن وجوه الشبه بين المفعول والمستثنى فوجدتها في كون المستثنى فضلة ، وله شبه خاص بالمفعول معه لأن العامل فيهما يصل إليهما بتوسط الحرف (١٤). وهذه إشارة أخرى إلى لمح صورة المفعولية في المستثنى .

ومن المفيد الإشارة إلى أن النحاة يعدون المستثنى بعد ( ما خلا، وما عدا ) مفعولاً به (١٥) وإن بعضهم يعد ( غير ) في الاستثناء مفعولاً فيه (ظرفاً) (١٦).

مما مر نستنتج أن بعض النحاة يلمحون المفعولية في المستثنى ، ولعل هذا هو الذي دفع الجوهري إلى تسمية المستثنى بالمفعول دونته (١٧) .

إن هذا المصطلح له دلالة تختلف عن دلالة المستثنى، فالاستثناء كما يعرفه النحاة (( إخراج بعض من كل بمعنى ( إلا ) )) (١٨) فالمستثنى هو بعض مخرج من كل ( المستثنى منه ) ، وهذا التعريف يهتم بوضوح بطرفي الاستثناء دون الحدث ( الفعل ) أي أنه يهتم بالحدث لا الحدث . ويعرف النحاة الاستثناء أيضاً تعريفاً آخر وهو (( أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره ، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره )) (١٩) . والمستثنى على وفق هذا التعريف ما كان غير داخل في الحدث الذي دخل فيه المستثنى منه أو ما كان داخل في الحدث الذي لم يدخل فيه المستثنى منه ، وهنا يكون الاهتمام والتركيز على الشخص أو الشيء المستثنى بوصفه الدال أو الخارج من الحدث . فمصطلح المستثنى إذن فيه إحياء إلى المخرج من حكم المستثنى منه، وفيه اهتمام بالمستثنى قبل الاهتمام بالحدث. أما مصطلح المفعول دونته فقيه إحياء إلى الاهتمام بالحدث ( الفعل ) الحاصل من المستثنى منه في نحو : جاء القوم إلا زيداً ، أو الواقع على المستثنى منه في نحو : ضربت القوم إلا زيداً ، وهذا المصطلح يعني حصول حدث دون إشراك المستثنى فيه ، ففي نحو : جاء القوم إلا زيداً يكون ( زيداً ) هو المفعول دونته ، والمفعول هو المجيء وهو الحدث وهو فعل غير زيد . والاهتمام والتركيز في هذا المصطلح على المجيء ، والله أعلم .

ويمكن أن نتلمس جذور مصطلح المفعول عليه في قول الخليل: (( والمستثنى إذا لم يكن شركة في فعل القوم فهو نصب ، ألا ترى أنك تقول: خرج القوم إلا زيداً ، وقدم القوم إلا محمداً ، حين خرجا من عدد القوم

الاسم بعدها على أنه مفعول به و إدراك الزجاج وفهمه ومقدار علمه جعلاه لا يعد المفعول معه من المفعولات فعدده مفعولاً به ، والكوفيون لا يفرقون بين جملة المفعول المطلق : أدبت ابني تاديباً ، وجملة المفعول لأجله : ضربت ابني تاديباً ، لأنهم يعاملون : ضربت ابني تاديباً ، معاملة : قعدت جلوساً، فهم يرون أن ( ضربت ) يمكن أن يعطى معنى ( أدبت ) وهذا يعني إن إعطاء فعل معنى فعل آخر ، أو حمل فعل على معنى فعل آخر - وهو ظاهرة لغوية - كان السبب في إخراج المفعول له من المفعولات عند الكوفيين وهذا لا ينفك عن فهم الكوفيين وإدراكهم لمسألة الترادف وتوسعهم فيها حتى لو لم يكن الفعل المحمول قريباً من معنى الفعل المحمول عليه .

مثلاً كان هذان العاملان السبب في إخراج بعض المفاعيل من عدة المفاعيل المعروفة فهما السبب في زيادة عدد المفاعيل والقول بالمفعول دونته، والمفعول منه، والمفعول عليه.

#### المفعول دونته :

اختلف النحاة في ناصب المستثنى على أقوال : (( أحدها : أنه ( إلا ) وصححه ابن مالك ، وعزاه لسببويه ، والمبرد ، واستدل بأنها مختصة بدخولها على الاسم ، وليست كجزء منه ، فعملت فيه كـ ( إن ) و ( لا ) التبرئة .

الثاني: أنه بما قبل ( إلا ) من فعل ونحوه، ومن غير أن يتعدى إليه بواسطة ( إلا ) وعزى لابن خروف، لانتصاب ( غير ) بلا واسطة إذا وقعت موقع ( إلا ) .

الثالث : إنه بما قبل ( إلا ) معدى إليه بواسطتها ، وعليه السيرافي ، وابن البادش ، والفارسي ، وابن باب شاذ ، والرندي ، وعزاه الشلوبين للمحققين قياساً على المفعول معه فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو ، ونسبه ابن عصفور لسببويه ، واختاره ابن الضائع ....

الرابع : أنه بـ ( أن ) مقدرة بعد ( إلا ) وعليه الكسائي ، فيما نقله السيرافي ، قال : التقدير : إلا إن زيداً لم يقم .

الخامس: أنه بـ ( أن ) مخففة ركبت ( إلا ) منها ومن ( لا ) وعليه الفراء، قال: ولهذا رفع من رفع تغليباً لحكم ( لا )، ومن نصب غلب حكم ( إن ) .

السادس : أنه انتصب لمخالفته الأول ، لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول أو عكسه ، وعليه الكسائي ، فيما نقله ابن عصفور .

السابع : أنه بـ ( أستثنى ) مضمراً ، وعليه المبرد والزجاج فيما نقاه السيرافي . (( (١١) . والذي يهمنا هنا هو الرأي الأخير ، وفيه عد المستثنى مفعولاً به ، وهذه إشارة إلى مفعولية

(٢٣) وعلى الرغم من وجود أفعال متعدية لمفعول واحد ، وأفعال متعدية لمفعولين ، وأفعال متعدية لثلاثة مفاعيل (٢٤) فالعربية اتخذت وسائل مختلفة لتعدية الفعل اللازم ومن هذه الوسائل :

١ - همزة التعدية أو النقل أو ما تسمى بهمزة ( أفعال ) نحو قوله تعالى (( أَهْبِثْمْ طِبَابِكُمْ )) [ الأحقاف : ٢٠ ] وقوله تعالى : (( رَبَّنَا أَمَّنَّا ائْتِنْتِنِ وَأَحْيَيْتِنَا ائْتِنْتِنِ )) [ غافر : ١١ ] . وقد ينقل المتعدي إلى واحد بالهمزة إلى اثنين نحو : ألبست زيدا ثوبا ، ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدى إلى ثلاثة إلا في ( رأى ) و ( علم ) وقاسه الأخفش في أحوالها الثلاثة القلبية نحو :

ظن وحسب وزعم ، وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في اللازم والمتعدي إلى واحد ، وذهب ابن هشام إلى أنه قياسي في اللازم سماعي في غيره .

٢ - ألف المفاعلة : نحو : جالست زيدا وامشيت زيدا ، والفعل قبل دخول ألف المفاعلة لازم .

٣ - تحويل صيغة ( فَعَلَ ) اللازمة إلى صيغة ( فَعَلْتُ ) لإفادة الغيبة نحو : كَرَمْتُ زيدا . أي غلبته في الكرم .

٤ - صوغه على ( استفعَلَ ) لإفادة الطلب أو النسبة إلى الشيء نحو : استخرجت المال ، واستحسنيت زيدا ، وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين نحو استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب .

٥ - تضعيف العين : تقول في ( فرح زيد ) : فرحته ومنه قوله تعالى : (( قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاهَا ))

[ الشمس : ٩ ] وقوله تعالى (( هُوَ الَّذِي يُسَوِّرُكُمْ )) [ يونس : ٢٢ ] والنقل بالتضعيف سماعي في اللازم ، وفي المتعدي لواحد ، نحو : علمته الحساب وفهمته المسألة . ولم يسمع في المتعدي لاثنتين ، وقيل : قياسي في اللازم والمتعدي لواحد .

٦ - التضمين : ومنه تضمين الفعل ( رَحِبَ ) معنى الفعل ( وَسِعَ ) وتضمين الفعل ( طَلَعَ ) معنى الفعل ( بَلَغَ ) وقالوا : فرقتُ زيدا ، فنصبوا زيدا لتضمن الفعل ( فرَّقَ ) معنى ( خاف ) وقال تعالى (( سَفِهَ نَفْسَهُ )) [ البقرة : ١٣٠ ] فنصب نفسه لتضمن الفعل ( سَفِهَ ) معنى ( امتهن أو أهلك ) ، ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ولذلك عدي ( أَلَوْتُ ) بمعنى ( قَصَرْتُ ) إلى مفعولين بعد ما كان لازما في قولهم : لا ألوك نصحا ، لأنه تضمن معنى ( لا أمتعك ) .

٧ - إسقاط الجار توسعا ، وهو ما يسمى بالنصب على نزع الخافض : وشواهد كثيرة منها قوله تعالى (( وَلَكِنْ لَّا تُؤَاعِدُوهُمْ سِرًّا )) [ البقرة : ٢٣٥ ] أي على سر ، أي نكاح ، وقوله

على معنى الاستثناء ، ألا ترى أن زيدا لم يخرج ومحمدا لم يقدم ، فذلك نصبا ، وإلا تحقيق ما خرج من القوم إلا زيدا ، وما قدم من القوم إلا محمدا رفعت زيدا ومحمدا لأن لهما الفعل قال الله تعالى { وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ } رفع الشهداء على معنى اسم يكن ، ورفع أنفسهم على التحقيق ، لأنهم هم الشهداء ((٢٠) .

إن إعادة قراءة قول الخليل بدقة توضح إن الحدث ( الفعل ) هو مدار الاستثناء فإذا فعل الحدث دون أن يشارك به المستثنى فالمستثنى منصوب ، وإن كان الفعل له فهو مرفوع ، فالمستثنى مفعول دونه .

لو استقرنا جملة الاستثناء في نحو : ضربت القوم إلا زيدا ، وجاء القوم إلا زيدا ، لوجدنا أن الحدث في الجملة الأولى يحصل بسلا إرادة من المستثنى منه والمستثنى . وإنما بإرادة الفاعل . أما الجملة الثانية ففيها وجهان :

أولهما : أن يكون ( زيدا ) ذو إرادة في عدم المجيء على تأويل : جاء القوم إلا إن زيدا لم يأت - وهذا تأويل الكسائي - (٢١) ،

وثانيهما : أن لا يكون ذو إرادة ، وإنما خضع لإرادة المستثنى منه على معنى : جاء القوم مستثنين زيدا . وهذا الوجه لا أميل إليه لأنه لا دليل عليه ، ولا قرائن مقالية أو مقامية . بينما يدل على الوجه الأول كون الإنسان ذا إرادة خلقية ، وصيغة ، فضلا عن الفهم اللغوي السليم للجملة .

نستنتج من هذا أن المستثنى له إرادة للقيام بفعل مغاير لفعل المستثنى منه عندما يكون المستثنى منه صاحب الحدث ، وليس لكليهما إرادة عندما يكون المستثنى منه واقع عليه الحدث . لكن مصطلح المفعول دونه يهمل الإشارة إلى إرادة المستثنى ، ويشير إلى إرادة غيره .

إن مصطلح المفعول دونه فيه إشارة واضحة إلى حركة المستثنى وهي الفتحة ، وهذه الإشارة لا تتضح بجلاء في مصطلح المستثنى . مما يعني أن مصطلح المفعول دونه يشير إلى المستثنى المنصوب ويهمل المستثنى المرفوع الذي قال النحاة انه يدل من المستثنى منه (٢٢) .

وأخيرا فإن مصطلح المفعول دونه بوصفه مصطلحا معبرا عن أسلوب الاستثناء ظل صرخة في واد ، ولم يكتب له الشيوخ ودخول كتب النحاة ، ولم تخطه أقلامهم ولم يسموا به باب الاستثناء فقد كان مصطلح الاستثناء أكثر قدرة على التعبير عن هذا الباب وأكثر إحياء بمحتوياته .

المفعول منه :

تميل العربية إلى تعدية الفعل لأن التعدية الأصل في الفعل (( لأن الفاعل إنما يصدر عنه الفعل ليوقعه على غيره ، لا ليستقر فيه ، فالحياة مبنية على إصابة الفاعل لغيره كالأكل والشرب ))

تعالى : (( اعجلتم أمر ربكم )) [ الأعراف : ١٥٠ ]  
 أي عن أمره ، ومنه قوله تعالى : (( واقعدوا  
 لهم كل مرصد )) [ التوبة : ٥ ] أي على كل  
 مرصد . (٢٥) و قوله تعالى : (( والقمر قدرناه  
 منازل )) [ يس : ٣٩ ] أي قدرنا له ، ومنه قوله  
 تعالى : (( ويبلغونها عوجاً )) [ الأعراف : ٤٥ ]  
 [ أي يبلغون لها ، وقوله تعالى : (( إنما نكح  
 الشيطان يخوف أولياءه )) [ آل عمران : ١٧٥ ] أي  
 يخوفكم بأوليائه (٢٦) ومنه قوله تعالى (( واختار  
 موسى قومه سبعين رجلاً )) [ الأعراف : ١٥٥ ]  
 [ وقوله تعالى : (( وإذا كالوهم أو وزنوهم  
 يخسرون )) [ المطففين : ٣ ] ومنه قول الشاعر  
 :  
 اخترتكم الناس إذ رثت خلائفهم  
 واخترت من كان يرعى عنده السؤل (٢٧)  
 والنحاة في نزع الخافض على مذهبين :  
 أحدهما : إن نزع الخافض سماعي لا يخضع  
 للقياس إلا مع ( أن ) و ( أن ) ( ٢٨ ) كقوله تعالى :  
 (( يمتنون عليك أن أسلموا )) [ الحجرات :  
 ١٧ ] [ أي بأن أسلموا ، وقوله تعالى :  
 (( وترغبون أن تنكحوهن )) [ النساء : ١٢٧ ]  
 أي ( في أن ) ، أو ( عن أن ) على خلاف بين  
 المفسرين ( ٣٠ )  
 وثانيهما : إن نزع الخافض قياسي عند تعيين  
 موضع الحرف ، ونوعه ، في نحو : برئت القلم  
 السكين ، أي بالسكين ، وهو مذهب علي بن  
 سليمان الأخفش الصغير ، أما في نحو : اخترت  
 القوم من بني تميم ، فالأخفش لا يجيز نزع  
 الخافض لعدم تعيين مكان الحرف أهو قبل ( تميم )  
 أم ( القوم ) أما في نحو : رغبت عن زيد ،  
 فالأخفش لا يجيزه أيضا لعدم تعيين نوع الحرف أهو  
 ( عن ) أم ( في ) أم ( ألام ) . ( ٣١ ) .  
 إن جميع النحويين ( ٣٢ ) ، واللغويين ( ٣٣ ) ،  
 والمفسرين ( ٣٤ ) ، القدماء ، والمحدثين  
 ( ٣٥ ) . يذهبون إلى أن نزع الخافض ظاهرة لغوية  
 شائعة في اللغة العربية ، و إن الاسم المنزوع منه  
 الخافض يكون منصوبا ، ويميل أغلبهم إلى عدده  
 مفعولا للفعل الموجود في الجملة ، فنزع الخافض  
 وسيلة من وسائل تعدية الفعل اللازم إلى مفعول  
 واحد ، وتعدية المتعدي لمفعول واحد إلى مفعولين  
 ولا يكتفي النحاة بالقول أن الفعل يتعدى بنزع  
 الخافض ، وإنما يصرحون بأن الاسم المنصوب  
 على نزع الخافض ( المنزوع منه الخافض )  
 مفعول به للفعل تعدى إليه بنزع الخافض ( ٣٦ )  
 ويشاركهم هذا الرأي المحدثون فالدكتور مصطفى  
 جواد يرى أن العربية تميل إلى حذف حرف الجر  
 وإيصال الفعل إلى المجرور لينصبه نصبا مباشرا  
 مصححا به ( ٣٧ ) .

فهل حقا أن المنصوب على نزع الخافض  
 مفعول به وهل ينطبق عليه حد المفعول به وهو ((  
 ما وقع عليه فعل الفاعل )) ( ٣٨ ) .  
 للإجابة على هذا السؤال ندرس الشواهد التي  
 قيل أن الخافض نزع منها ومنها قوله تعالى :  
 (( والقمر قدرناه منازل )) [ يس : ٣٩ ] فعند إرجاع  
 الخافض تصبح الآية : قدرنا له منازل ، فالمنصوب  
 على نزع الخافض هو ( الهاء ) من قدرناه ،  
 وفعل الفاعل قد وقع على المنازل لا ريب ، فهي  
 مفعول به ، لكن الفعل لم يقع على ( الهاء ) أي  
 القمر ، لأن القمر ( الهاء ) مقدر له ،  
 والتقدير لم يقع عليه ، وإنما على منزله ، التي  
 وقعت تحت التأثير المباشر للفعل قدر ، والقمر  
 ( الهاء ) مستفيد من هذا التأثير بدليل لام الملك  
 التي نزعته منه ( ٣٩ ) ، فهو مالك للمنازل المقدره ،  
 أي أنه مالك لأثر الفعل بعبارة أخرى : إنه مالك  
 لمفعول الفعل ولم يقع عليه الفعل — ( الهاء ) =  
 القمر ) ليس مفعولا ثانيا للفعل . لكن هدف النحاة  
 — عندما ذهبوا إلى القول بأنه مفعول ثان للفعل —  
 هو تفسير نصب الضمير ، أي البحث عن عامل  
 النصب ، ولم يلتفتوا إلى معنى التعدية .  
 وإذا قارنا ( قدرناه منازل ) مع ( كسوت  
 زيدا جبة ) وجدنا أن زيدا مكسو ( مفعول به ) وقع  
 عليه الفعل ، وهو فاعل في المعنى لأنه الآخذ  
 للجبة ، والجبة : مكسوة فهي مفعول في التركيب  
 لوقوع الفعل ( كسوت ) عليها ، وهي مفعول في  
 المعنى لأنها مأخوذة ( مكسوة من طرف زيد ) ،  
 فهي المفعول الثاني ، أما في قدرناه منازل —  
 ( منازل ) هي المفعول به ، وقع عليها الحدث وهي  
 تقابل زيدا في كسوت زيدا جبة لكنها ليست فاعلا  
 في المعنى كما كان زيد ، أما الهاء من قدرناه  
 ( القمر ) فالحدث وقع له ولو فسناه بـ ( جبة )  
 في المثال السابق لوجدنا أنه غير مقدر كما كانت  
 الجبة مكسوة ، وأنه المستفيد من التقدير وهو  
 المالك للمنازل المقدره أما الجبة فهي مأخوذة  
 ( مملوكة ) ، وقد مسح الفراء إلى ملكية  
 المنصوب على نزع الخافض للمفعول به ، قال  
 الفراء : (( وإنما استجازوا وقوع الفعل عليهم [ ]  
 في نحو : اخترتكم رجلا [ إذا طرحت من لأنه  
 مأخوذ من قولك هؤلاء خير القوم وخير من القوم  
 ، فلما جاوزت الإضافة مكان من ولم يتغير المعنى  
 ، استجازوا أن يقولوا : اخترتكم رجلا واخترت  
 منكم رجلا )) ( ٤٠ )  
 ومن هذا نستنتج أن وجه الشبه بين  
 المنصوبات في جملة المنصوب على نزع الخافض  
 والمنصوبات في الجملة التي يتعدى فيها الفعل إلى  
 مفعولين غير متوفر ، ومن ثم فإن المنصوب  
 على نزع الخافض ليس مفعولا ثانيا للفعل المتعدي

انه مفعول به ، ولا يمكن أن أتصور كون النكاح مفعولاً ثانياً للفعل ( تواعدوهن ) ولا ادري كيف تصور النحاة ذلك ، فإتك إذا قلت : ( واعدته ) تم الكلام ، وحسن السكوت عليه فالفعل متعد لواحد لا غير ، وإذا قلت : أعطيته ، لم يتم الكلام وظل السامع يرغب معرفة الشيء المعطى فالمفعول الثاني محذوف هنا .

ولو قارنا ( واعدته نكاحا ) مع ( أعطيته دينارا ) لوجدنا أن الضمير مفعول به في المثالين لكن الضمير في ( واعدته ) واقع عليه الحدث ( موعود ) والضمير في ( أعطيته ) واقع عليه الحدث ( معطى ) لكنه فاعل في المعنى ، لأنه أخذ للدينار ، و ( دينارا ) معطى من الفاعل لزيد فهو مفعول به أما ( نكاحا ) فليس موعوداً لأنه لا يواعد وإنما يواعد عليه ، فهو منصوب على نزع الخافض ، إن فقدان الشبه بين ( نكاحا ) في : واعدته نكاحا ، و ( دينارا ) في : جملة الفعل المتعدي إلى مفعولين ( أعطيته دينارا ) يعني بوضوح أن ( نكاحا ) ليس مفعولاً به .

ومن النصوص التي نزع الخافض فيها ، وعد النحاة المنصوب فيها مفعولاً ثانياً قوله تعالى : ((إِنَّمَا ذِكْرُ الشَّيْطَانِ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ )) [ ١٧٥ ] آل عمران : (٤٥) ، فـ ( أوليائه ) منصوب على نزع الخافض وإن ( أوليائه ) لا يمكن أن تكون مفعولاً ثانياً لأن الشيطان لا يخوف أوليائه ، إنما يخوف بهم (٤٦) وهم في حكم الفاعل في المعنى وليس مفعولاً به ثانياً ، فهل هناك أوضح من هذا ليبدل على أن المنصوب على نزع الخافض ليس مفعولاً ثانياً .

ومن النصوص التي نزع فيها الخافض وعد النحاة المنصوب فيها على نزع الخافض مفعولاً ثانياً قوله تعالى : ((وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا )) [ الأعراف : ١٥٥ ] والمنصوب على نزع الخافض في هذه الآية هو ( قومه ) وهو المفعول به الثاني عند النحاة والمفعول به الذي وقع عليه فعل الفاعل هو ( سبعين ) وهو المفعول الأول عند النحاة (٤٧) وأرى أن هذا التوجيه النحوي غير صحيح لأن ( قومه ) مختار منه على تأويل : ( واختار سبعين رجلاً من قومه ) ولم يقع عليهم الاختيار وإنما وقع على ( سبعين ) رجلاً ، نعم : إن القوم وضعوا تحت الاختيار لكن الاختيار وقع على سبعين رجلاً ولم يقع على القوم أجمعهم فالقوم ليس مفعولاً ثانياً ، وإنما هو مجرور نزع منه حرف الجر فنصب ، فهو منصوب على نزع الخافض أي منزوع منه الخافض ، والمنزوع على وزن مفعول ، إذن : المنزوع منه = المفعول منه وهذا ما قصده السيرافي عندما قال : أن قومه مفعول منه (٤٨) أي منزوع منه حرف

إن القول أن المنصوب على نزع الخافض ليس مفعولاً به يتضح بجلاء في قوله تعالى : وإذا كآلوهم أو وزّنوهم يُخسرون )) [ المطففين : ٣ ] فالمنصوب على نزع الخافض الضمير (هم) والتقدير بعد إرجاع الخافض ( وإذا كآلوا لهم أو وزّنوا لهم ) (٤١) ، ولو قلنا أن الضمير (هم) مفعولاً به لكان الضمير مكبلاً أو موزوناً أي أن الذي وقع عليه الفعل هو القوم المعنى عنهم بالضمير (هم) ، والحقيقة أن القوم مكبل لهم وموزون لهم والذي وقع عليه الكيل هو الشيء المكبل والذي وقع عليه الوزن هو الشيء الموزون . وليس الضمير (هم) ومن هذا يتبين أن المنصوب على نزع الخافض ليس مفعولاً به ولم يتعدى إليه الفعل بأي شكل من الأشكال .

ولعل أحدهم يقول : أن (هم) في ( كآلوهم ) و ( وزّنوهم ) مفعول به لأن عملية الكيل شملتهم ، أو تعلق بهم ، أو أنهم هم المكال لهم أو الموزون لهم ، وبالتالي فقد تأثروا بالكيل أو الوزن أي تأثروا بالحدث ، ولهذا فـ (هم) مفعول به .

وللاجابة نقول :

١ - ولعل شمولهم بعملية الكيل أو التأثر بها لا يعني كونهم مفعولاً به لأن المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل (٤٢)

٢ - إن هذا الكلام يجعل كل أفعال العربية متعدية ولا يوجد فيها فعل لازم فـ ( جاء ) في قولنا : جاء زيد ، على وفق هذا القول ، متعد لأن المجيء لابد أن يكون لغاية وهي متأثرة بالمجيء ، وهي ملموحة وإن لم تذكر فهي مفعول به ، وهكذا الحال مع ( وصل ) في ( وصل زيد ) فالوصول لابد أن يكون لغاية متأثرة به ، ومتعلقة به ، والغاية على هذا القول مفعول به وإن لم تذكر

٣ - إن تراكيب الكلام متعلق بعضها ببعض ومتأثر بعضها ببعض فـ ( ضربا ) في قولنا : ضربت زيدا ضرباً ، متعلق بالفعل ومرتببط بالفعل ارتباطاً قوياً فهل يعد مفعولاً به ؟ ، والمفعول لأجله نحو : ضربت ابني تأديباً ، قد حصل الفعل لأجله فهل يعد مفعولاً به ؟ .

من النصوص التي نزع فيها الخافض وعد النحاة المنصوب فيها على نزع الخافض مفعولاً ثانياً للفعل قوله تعالى : ((وَلَكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا )) [ البقرة : ٢٣٥ ] ، ويختلف المفسرون والنحاة في معنى ( سرا ) وإعرابها (٤٣) ، وعندما تكون سرا منصوبة على نزع الخافض فإنها تعني ( نكاحا ) ويكون التقدير ( ولكن لا تواعدوهن على نكاح ) (٤٤) وعندما ينزع الخافض يكون المعنى ( ولكن لا تواعدوهن نكاحا ) والذي وقع عليه الوعد المنهي عنه هو الضمير (هن) على

ليس مفعولا به . لأن فعل الفاعل لم يقع عليه ، وإنما هو مفعول منه . أما ( الطعام ) فمفعول به للفعل ( وزن ) تعدى إليه بنفسه ، ولم يتعد إلى غيره .

عد ابن هشام ( اختار وكال ووزن ) من الأفعال المتعدية لمفعولين تارة بحرف جر وتارة أخرى بلا حرف جر (٥٠) ، واختلف معه ابن عصفور فعد ( كال و وزن ) من الأفعال المتعدية لمفعول واحد مرة بحرف جر ومرة أخرى بلا حرف جر(٥١) .

وخلط ابن هشام بين الأفعال التي يأتي في سياقها المنصوب على نزع الخافض والأفعال المتعدية لمفعولين تارة بحرف جر وتارة أخرى بلا حرف جر فعد ( اختار وكال و وزن ، واستغفر وزوج ، وسمى ، ودعا ، وصدق ، وكفى ، و أمر ) من الأفعال المتعدية لمفعولين تارة بحرف جر وتارة أخرى بلا حرف جر (٥٢) .

ومن المفيد الإشارة إلى أن بعض النحاة كانوا يشعرون أن المنصوب على نزع الخافض ليس مفعولا ثانياً ولذلك كانوا يذهبون إلى أنه مفعول توسعا (٥٣) ، أو أنهم بحثوا عن وجوه تحويلية أخرى تخرج المنصوب على نزع الخافض من كونه مفعولا به ثانياً فقولته تعالى ((والقمرَ قدرناه منازل)) [يس: ٣٩] حملوه على معنى : قدرناه ذا منازل(٥٤) ، و ( ذا ) منصوبة على الحال أي في حال كونه ذا منازل(٥٥) ، أو أن الفعل ( قدر ) ضمن معنى ( صير ) (٥٦) . أو أن ( منازل ) ظرف مكان (٥٧) ، وفي قوله تعالى : ((ولكننا أتواعدوهن سراً)) [البقرة : ٢٣٥] إيهابوا إلى أن ( سرا ) حال أي ولا تواعدوهن مستخفين أو صفة لمصدر محذوف أي مواءمة سرا ، أو ظرف على تقدير في سر (٥٨) . و ( قومه ) في قوله تعالى ((وأختار موسى قومه سبعين رجلاً)) [الأعراف: ١٥٥] حملوه على البديل من سبعين أولياءه)) [ آل عمران: ١٧٥ ] حملوه على معنى : خوف الرجل ، أي : جعل الناس يخافونه ، فـ ( يخوف أولياءه ) بمعنى : يجعلكم تخافون أولياءه (٦٠) .

حمل النحاة على المفعول به كثيراً من المنصوبات التي ليس لها علاقة به إلا كونها منصوبة ومنها المنصوب على الأجراء والتحذير (٦١) ، والمنصوب على المدح والسب (٦٢) ، والمنصوب على الاختصاص (٦٣) ، وقدرها لها أفعالا مضمرة وجوبا تنصبها نصب المفعول به (٦٤) وإن لم تمت إلى معناه بصلة . وحملوا عليه المنادى المفرد نحو : يا زيد ، وهو من المرفوعات ، لكنهم عدوه مبنياً في محل نصب قياساً بالمنادى المطول المنصوب(٦٥) ، ونصبوه بالفعل

الجر أي اسم منصوب على نزع الخافض وهكذا الحال مع ( الهاء ) في ((والقمرَ قدرناه منازل)) [ يس : ٣٩ ] و ( هم ) في ((وإذا كالأولم أو ورتوهم يخسرون)) [المطففين: ٣] وسرا بمعنى تكاحا في ((ولكننا أتواعدوهن سراً)) [البقرة : ٢٣٥] جميعها مفعول منه (منزوع منه الخافض) وهذا ما قصده السيرافي بمصطلح المفعول منه الذي ذكره عند حديثه عن ( قومه ) في قوله تعالى ((وأختار موسى قومه سبعين رجلاً)) [الأعراف : ١٥٥] فهذا المصطلح يطلق على كل ما نصب على نزع الخافض وليس مخصصاً بمنصوب دون آخر .

لقد تعرض السيرافي للنقد بسبب رأيه هذا (( قال ابن اياز : نظر أبو سعيد السيرافي إلى قوله تعالى : ((وأختار موسى قومه سبعين رجلاً)) أي من قومه فزاد في المفاعيل الخمسة مفعولاً آخر سماه : المفعول منه .

قال ابن اياز : وهذا ضعيف جدا لأنه يقتضي أن يسمى نحو قولك : نظرت إلى زيد مفعولاً إليه ، وانصرفت عن خالد مفعولاً عنه)) (٤٩) إن هذا النقد تابع من سوء فهم لما قصده السيرافي فقد تصور ابن اياز أن مصطلح المفعول منه الوارد على لسان السيرافي يخص كلمة قومه المنصوبة على نزع حرف الجر من ، أو لأنه توهم أن السيرافي يقصد أن المنصوب على نزع حرف الجر من هو المفعول منه ، أما المنصوب على نزع حرف جر غير ( من ) فلا يدخل ضمن هذا المصطلح ، وإنما حصل هذا الخلط من ابن اياز لتوارد إطلاق مصطلح المفعول منه مع كلمة قومه المنزوع منها حرف الجر ( من ) ، ولو اختار السيرافي آية أخرى نزع منها حرف جر غير ( من ) نحو قوله تعالى : ((والقمرَ قدرناه منازل)) [يس : ٣٩] وقال عن الضمير (الهاء) أنه مفعول منه ، لتبين قصده ومصطلحه وما أراد قوله : إن المنصوب على نزع الخافض ليس مفعولاً ثانياً ، وهو باب آخر من أبواب النحو يستحق أن يسمى المفعول منه .

من المهم التفريق بين الأفعال التي يأتي في سياقها المنصوب على نزع الخافض ، والأفعال المتعدية بحرف جر تارة ، وبنفسها تارة أخرى ، فالفعل ( مر ) يتعدى بحرف الجر ( الباء ) أو ( على ) تارة ، ويتعدى بنفسه تارة أخرى فـ ( الديار ) في ( مررت الديار ) مفعول به وقع عليه فعل الفاعل ، تعدى إليه الفعل بنفسه فنصبه . لكن الفعل ( وزن ) يتعدى بنفسه لمفعول واحد ويأتي في سياقها منصوب آخر هو المنصوب على نزع الخافض فـ ( الكاف ) في ( وزنك الطعام ) منصوب على نزع الخافض ، ولم يتعد إليه الفعل لا بنفسه ولا بحرف جر موجود أو محذوف وهو

(أدعو) الذي نابت ياء النداء عنه أو أن الناصب هو الفعل المقدر (أدعو) من غير أن تنوب ياء النداء عنه (٦٦) وبهذا التقدير غيروا بسبب النداء من باب تنبيه إلى أسلوب خبري وقع فيه المنادى مفعولا به (٦٧).

#### المفعول عليه :

ذكرت أن النحاة تعارفوا أن يقسموا المفاعيل على خمسة أنواع هي المفعول المطلق ، والمفعول له والمفعول فيه والمفعول به ، والمفعول معه . وبعد أن اتخذ كل مفعول منها قواعد وشواهد ، ظهر في القرن الرابع الهجري من علماء اللغة من يجري تغييرات في المفاعيل وهو العالم اللغوي محمد بن أحمد أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) فقد أضاف إلى هذه المفاعيل مفعولا آخر هو المفعول عليه ، ولم يذكر المفعول معه مع المفاعيل ، وسمى المفعول المطلق المفعول بلا صلة ، وعد الحال مفعولا فيه قسما مقاسما للظرف ، وقصر الظرف على ظرف المكان المختص ومثل له — (نمت البيت) والنحاة لا يعدون المكان المختص منصوبا على الظرفية ، ولا يجيزون هذا المثال وهذه في حينها تغييرات جوهرية لم يسبقه إليها احد قال الأزهري : (( قال النحويون : المفعولات على وجوه في باب النحو : فمفعول به كقولك : أكرمت زيدا ، وأعنت عمرا وما أشبهه ، ومفعول له ، كقولك : فعلت ذلك حذار غضبك ، ويسمى هذا مفعولا من أجل أيضا ، ومفعول فيه ، وهو على وجهين : أحدهما الحال ، والآخر في الظروف ، فإما الظرف فكقولك : نمت البيت وفي البيت ، وأما الحال فكقولك : ضرب فلان راكبا ، أي في حال ركوبه ، ومفعول عليه ، كقولك : علوت السطح ، ورقبت الدرجة ، ومفعول بلا صلة وهو المصدر ، ويكون ذلك في الفعل اللازم والواقع ، كقولك : حفظت حفظا ، وفهمت فهما ، واللازم كقولك :

انكسرت انكسارا)) (٦٨)

(( ولم أعلم أحدا سبق الأزهري إلى القول بالمفعول عليه ولا أعلم أحدا تابعه فيه ويظهر انه تفرد في هذا المفعول ، ومثل له — (علوت السطح ، ورقبت الدرجة) وهما مفعول بهما عند النحاة لكن الأزهري لما رأى أن السطح يعلى عليه ، والدرجة ترقى فيعلى عليها سماهما المفعول عليه ، ولأنه رأى أن المفعول فيه يقع فيه الحدث ، والمفعول لأجله يقع لأجله الحدث ، فيصح أن نسمي من يقع عليه الحدث المفعول عليه قياسا بهما ولأنه رأى أن المفاعيل توصل بحرف جر غالبا كالمفعول به ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، أراد أن يزيد في عدد المفاعيل لتساوي عدد حروف الجر ، ويصح على قياسه القول إن (البحر) في قوله تعالى :

(( وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ )) مفعول عنه ، لأن التجاوز على معنى (عن) وكذلك (الذنب) في قولنا : يغفر الذنب ، يمكن تسميتها المفعول عنه ، لأن الغفران التجاوز ، ويصح على قياسه أن نقول : إن (الكتاب) في قولنا : استعرت الكتاب مفعول منه لأنك في الاستعارة تأخذ الكتاب من المعبر)) (٦٩).

إن رأي الأزهري مار الذكر يعني انه اتخذ معنى الفعل العامل دليلا على نوع المفعول فلما دل الفعل العامل (رقبت) في : رقبت الدرجة ، والفعل العامل (علوت) في : علوت السطح على الفوقية قادتته دلالتها إلى القول بالمفعول عليه ، وهذا يجعلنا نزيد في عدد المفعولات بحيث تتناسب مع معاني الأفعال (العوامل) لأن لكل فعل (عامل) معنى قد يكون المجاوزة أو الفوقية أو الملكية أو الغائية أو التشبيهية إلى غيره من المعاني غير المنتهية ، ولهذا فإن القول بالمفعول عليه وهم .

#### الخاتمة:

تبين من البحث إن الجوهري أراد لمصطلح المفعول دونه أن يكون بديلا لمصطلح الاستثناء فلم يقلح ، وإن المفعول دونه لا يشير إلى إرادة المستثنى في الحدث وإنما بهمل التركيب عليه وعلى إرادته ، ويركز على الحدث في الجملة لا على المحدث ، والمفعول دونه يدل على المستثنى المنصوب ولا يشير إلى المستثنى المرفوع الذي حملة النحاة على البذل .

وتبين من البحث أن المنصوب على نزع الخافض ليس مفعولا ثانيا كما زعم النحاة إذ لا ينطبق عليه حد المفعول به ولا يقع عليه فعل الفاعل فهو اسم مجرور نزع منه الخافض فنصب لأن نزع الخافض ونصب الكلمة بعده وسيلة من وسائل الإيجاز في العربية وفيه تخفيف على لسان المتكلم لخفة الفتحة قياسا بالكسرة ولأن نزع الخافض يؤدي إلى حذف مقطع صوتي كامل من الجملة ، وهو المقطع الصوتي لحرف الجر المحذوف.

إن تسمية المنصوب على نزع الخافض بالمفعول منه تسمية دقيقة ولم يكن السيرافي وإهما عندما أطلق على المنصوب على نزع الخافض مصطلح المفعول منه ، ولم يكن يقصد أن يقصر هذا المصطلح على (قومه) في قوله تعالى ((وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا)) [الأعراف : ١٥٥] كما توهم ابن اياز وإنما قصد بها كل منصوب على نزع الخافض .

في نهاية القرن الرابع الهجري حاول العالم اللغوي الأزهري التجديد في النحو العربي فأضاف للمفعولات مفعولا جديدا هو المفعول عليه ، ولم

يذكر المفعول معه مع المفعولات عندما درسها ، و رفع ظرف الزمان من المفعول فيه فلم يذكره واحل الحال محله وقصر ظرف المكان على المكان المختص وسمى المفعول المطلق المفعول بلا صلة .وبين البحث أن المفعول عليه مفعول لا وجود له وإنما لو توسعنا في عدد المفعولات قياسا على رأيه في النظر إلى المفعول لأصبح عددها مساويا لحروف الجر وأكثر .

#### Abstract :

This research is about the objects which were un known as the place which the occurrences happened on it. This place was called \_ by AL-AZHARIY (one of Arabic language scientists) the object On it.

AL-JAWHARY (one of Arabic language scientists) said : that the exclusion must be called the object which happen without the excluded participation ; there fore AL- JAWHARY named the exclusion by the object without excluded.

AL – SEIRAAFIY (one of Arabic language scientists) invent the object from it.

This research discuss all this objects.

#### الهوامش:

- (١) اللع : ٤٧/١ ، المفصل : ٣٧ ، شرح ابن عقيل : ١٦٩/٢ ، الارتشاف : ٢/ ٢٠٦ ، ١٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٨٥ ، ٧١/٣ ، شرح شذور الذهب : ٢٩٢ – ٣٠٨ ، شرح قطر الندى : ٢٠١ ، أوضح المسالك : ٢٠٥ ت ٢٤٩ ، شرح اللحة البدرية : ٤٧ ، ٧٢ ، ١٥٧ ، شرح الأسموني : ٢/ ٣٥٠ ، ٣٧٧ ، ٣٩٥ ، وهمع الهوامع : ٧/٣ ، ٩٧ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ٢٣٧ .
- (٢) شرح قطر الندى : ٢٠١ .
- (٣) الأشباه : ٧٢ /٢ – ٧٣ .
- (٤) شرح قطر الندى : ٢٠١ .
- (٥) نفسه : ٢٠١ .
- (٦) الأشباه : ٧٢ /٢ – ٧٣ .
- (٧) شرح قطر الندى : ٢٠١ ، والأشباه : ٧/٣ – ٨ .
- (٨) شرح قطر الندى : ٢٠١ .
- (٩) تهذيب اللغة : ٢/ ٤٠٥ .
- (١٠) المفصل : ٣٧ .
- (١١) همع الهوامع : ٣ / ٢٥٢ – ٢٥٣ .
- (١٢) الأنصاف : ١٢٦/١ مسألة رقم ( ٣٤ ) .
- (١٣) المفصل : ٣٧ .
- (١٤) نفسه : ١ / ٢٩٩ .
- (١٥) وشرح اللحة البدرية : ١٨١ ، وأسرار العربية : ١٢١ ، والارتشاف : ٢/ ٣١٨ .
- (١٦) شرح اللحة البدرية : ١٧٨ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢٥٢/٢ .
- (١٧) شرح قطر الندى : ٢٠١ .
- (١٨) أسرار العربية : ١ / ١٤٥ .
- (١٩) اللع : ١٦/١ .
- (٢٠) الجمل في النحو : ٣١٤ – ٣١٥ . والآية ٥ من سورة النور
- (٢١) الأنصاف : ١ / ٢٦١ .
- (٢٢) المفصل : ٩٨ ، اللع : ٧٦/١ ، وأوضح المسالك : ٢٥٧/ ٢ .
- (٢٣) فلسفة النحو والصرف واللغة : ٤٢ .
- (٢٤) المقتصد : ١/ ٤٩٤ ، ٦٠٧ ، ٦٢١ ، وشرح ابن عقيل : ١٤٨ / ٢ .
- (٢٥) معنى اللبيب : ١ / ٦٨١ .
- (٢٦) الجمل في النحو : ١٢٠ ، ومعنى اللبيب : ١ / ٨٣٨ .
- (٢٧) للراعي النميري : لسان العرب ٤/ ٢٦٥ ( خير ) وتاج العروس : ٣/ ١٩٤ (خير)
- (٢٨) معنى اللبيب : ١/ ٨٣٨ .
- (٢٩) ينظر : نفسه : ١/ ٨٣٨ .
- (٣٠) ينظر : نفسه : ١/ ٦٨٢ .